

Distr.
GENERAL

S/1999/448
20 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن ألفت انتباهم إلى الفقرة ٤ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعنية بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ونص هذه المادة كما يلي:

"في حالة نشوء شاغر في دائرة المحاكمة، يقوم الأمين العام، بعد التشاور مع رئيس مجلس الأمن والجمعية العامة، بتعيين شخص يكون مستوفياً للمؤهلات المبينة في الفقرة ١ أعلاه، للفترة المتبقية من مدة المنصب المعنى".

وأجد لزاماً على أن أبلغكم بأن السيد ديونيسيوس كونديليس، وهو يوناني الجنسية، قد استقال من منصبه كقاض بدائرة المحاكمة بالمحكمة اعتباراً من ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩.

وقد قمت وبالتالي، بهدف تعيين خلف للسيد كونديليس، بدراسة قائمة المرشحين لشغل مقاعد بدائرة المحاكمة بالمحكمة، والتي وضعها مجلس الأمن بموجب قراره ١٢٠٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والتي أحيلت إلى الجمعية العامة عند اضطلاع بالترشيحات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن السيد كونديليس يمكن أن يحل محله السيد أسوكا دو زويسا غونوارданا، وهو من رعايا سري لانكا، واسمه وارد في هذه القائمة. ومرفق طي هذا الكتاب سيرته الذاتية.

ومن رأيي أن السيد غونوارданا حائز للمؤهلات المطلوبة في الفقرة ١ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة. ومن ناحية أخرى، فإن ترشيحه سيتميز بتأكيد التمثيل الكافي للنظم القضائية الرئيسية في العالم، مما هو متواتر في الفقرة ٣ (ج) من المادة ١٢ من النظام الأساسي، كما أنه سيتيح بالإضافة إلى ذلك تمثيل كافة المناطق الجغرافية فيما بين القضاة. وأضيف أيضاً أن السيد غونوارданا هو الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في الدورات الأولى والثانية والثالثة من دورات الاقتراع الخمس، وذلك بعد المرشحين التسعة الذين عينوا بالفعل في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وأود بالتالي أن أستشيركم بشأن ترشيح السيد غوناوارданا، وفقاً للفقرة ٤ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة.

وأرجو أن تبلغوني بردكم بمجرد تمكّنكم من ذلك، حيث أنتي حریص على أن يتولى من يحل محل السيد كونديليس عمله بأسرع ما يمكن، وعلى أي حال قبل ٣١ أيار / مايو ١٩٩٩، وهو موعد قيام القاضيين اللذين انتُخبا مؤخراً للمحكمة، والذين لم تبدأ ولايتهما بعد، بأداء اليمين الرسمي وفقاً للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بالمحكمة، وبالاضطلاع بأعمالهما.

(توقيع) كوفي عطا عنان

المرفق

أسوكا دو زويسا غوناوارادانا

(سرى لانكا)

الصفة:

العنوان:

تاريخ الميلاد:

قاضي في المحكمة العليا لسرى لانكا.

.50/2 B, Siripa Road, Colombo 5, Sri Lanka

٦ آب/أغسطس ١٩٤٢

المؤهلات المهنية:

محام في المحكمة العليا لاستراليا والمحكمة العليا لنبو ساوث ويلز (التحق في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤).

محام في المحكمة العليا لسرى لانكا (التحق في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٦٧). نجح في امتحانات الالتحاق الأولية والمتوسطة للمحامين برتبة الشرف الأولى وحصل على منحة دراسية في الامتحانين.

المؤهلات الأكاديمية:

الإجازة في الحقوق، جامعة سيلان، كولومبو، (١٩٦٩).

شهادة الدكتوراه، جامعة سيدني، استراليا (١٩٨٦). وكان موضوع رسالة الدكتوراه "بعض جوانب القانون التي تحكم الاستثمارات الدولية، من زاوية العالم الثالث". وأعد أيضا دراسة مقارنة عن قوانين الاستثمار في سنغافورة، وسرى لانكا، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والمكسيك.

فاز بدبلوم حقوق الإنسان من معهد راؤول والتبرغ، جامعة لوند، السويد (١٩٩٣).

الخبرة المهنية:

قبل في نقابة المحامين في سرى لانكا في حزيران/يونيه ١٩٦٧. وعمل كمحام في مجال القانون الخاص حتى كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ تاريخ التحاقه بإدارة المدعي العام كمستشار للناظر. عمل بفرعي الإدارية المدني والجنائي. مثل الناظر ثم الدولة في قضايا مدنية وجنائية في المحاكم الابتدائية وفي محاكم الاستئناف. واشترك في أكثر من ٥٠٠ قضية جنائية شملت عمليات الإيقاف وتوجيه التهم والمقاضاة في المحكمة العليا، في قضايا القتل ومحاولة القتل والاغتصاب والسرقة. وكان من مهامه أيضا إداء المشورة إلى الإدارات والوكالات الحكومية في المسائل المدنية والجنائية.

رأس فريق الادعاء في المحكمة العليا في محاكمة اغتيال شاندرا سيكيرا دياس، التي قُتلت فيها خبير تابع للأمم المتحدة من رعايا سري لانكا.

رقى مستشاراً أقدم للدولة في عام ١٩٧٨، وأصبح من مهامه الإشراف على عمل العديد من مستشاري الدولة القانونيين.

عين نائباً للوكيل العام في شباط/فبراير ١٩٨٦. وفي عام ١٩٨٦ قام بالادعاء أمام لجنة رئاسية خاصة حقت في الفساد واستغلال السلطة وإساءة استعمالها من طرف وزراء ونواب برلمانيين وكبار موظفين عوميين آخرين.

عين قاضياً في محكمة الاستئناف في سري لانكا في ٢١ آذار / مارس ١٩٨٨. وكان عملها يشمل النظر في طلبات الاستئناف الصادرة عن جميع الهيئات القضائية الابتدائية والمحاكم الأخرى مثل المحكمة العليا والمحاكم المحلية ومحاكم الصلح، والمحاكم الابتدائية، ومحاكم العمل، والمحاكم الزراعية وغيرها من المؤسسات المماثلة. وهي تمارس أيضاً ولاية الأوامر القضائية في مجالات الإحضار، وتحويل الدعوى للمراجعة، والحظر، والأوامر القضائية المستعجلة، والأوامر القضائية المستصددة ضد ممارسي الوظائف الرسمية.

الأنشطة الأكاديمية:
(أ) المنشورات:

دعي إلى إلقاء كلمة أمام الجمعية الأمريكية للقانون الدولي في اجتماعها السنوي السادس والثمانين (١٩٩٢)، في نطاق الاشتراك في مناقشة حول "معاهدات الاستثمار الثنائي". وقد نُشرت مداخلته ضمن وقائع الاجتماع السنوي السادس والثمانين للجمعية (الصفحات ٥٤٤-٥٥٠ بالإنكليزية).

قدم ورقة عن "دور التحكيم في تسوية الخلافات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" في مؤتمر رابطة القانونيين الآسي والمحيط الهادئ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) ونشرت في وقائع المؤتمر.

درّس خلال دورة ١٩٩٣ عن "السلام وحقوق الإنسان" في المعهد الدولي للقانون العام وال العلاقات الدولية في جامعة أرسسطو، ثيسالونيكي، اليونان، وألقى محاضرة عن "الحق في تقرير المصير - هل هو تحد لمفهوم السيادة القومية؟" نشرت في

Thesaurus Acroasium لعام ١٩٩٣

نشر مقالاً معنوانا "منظور آسيوي لحقوق الإنسان" في مجلة سنغافورة للدراسات القانونية، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (الصفحات ٥٢١-٥٣٠ بالإنكليزية).

قدم ورقة معنونة "انتشار إساءة معاملة الأطفال: خطر حقيقي على حقوق الطفل وصحته" ورئيس الدورات القضائية في المؤتمر الرابع عشر لرابطة القانونيين لآسيا والمحيط الهادئ المعقد في بيجين، في آب/أغسطس ١٩٩٥. ونشرت هذه الورقة ضمن وقائع المؤتمر.

درّس في دورات عام ١٩٩٥ عن "العدالة الدولية" في المعهد الدولي للقانون العام وال العلاقات الدولية في جامعة أرسسطو، ثيسالونيكي، اليونان، وألقى محاضرة عن "مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية: هل هما متعارضان أم متافقان؟" ستُنشر في Thesaurus Acroasium لعام ١٩٩٥.

(ب) الاشتراك في المؤتمرات:

الاجتماع السنوي السابع والثمانين (١٩٩٣) للجمعية الأمريكية للقانون الدولي، في فريق مناقشة حول موضوعي "الاتجاهات الجديدة في تسوية الخلافات الدولية" و "الأمم المتحدة: مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة". (وقائع الاجتماع السنوي السابع والثمانين للجمعية، الصفحات ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ بالإنكليزية).

حلقات عمل في مؤتمر أمستردام الثاني للقانون الدولي عن الشعوب والأقليات في القانون الدولي الذي عُقد من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢.

قدم ورقة عن "نمو وأهمية معاهدات الاستثمار الثنائية مع تشديد على سري لانكا" في ندوة عن "فرص الاستثمار والقوانين المتصلة بحماية المستثمر" نظمتها رابطة محامي جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في سري لانكا يومي ١١ و ١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٢.

رأس فريق مناقشة واشترك فيها بوصفه أخصائياً يمثل سري لانكا عن "تسوية المنازعات التجارية" في حلقة دراسية نظمتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأوستفال) في سري لانكا من ٩ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

المؤتمر الخامس لرابطة محامي جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعقد في داكا، بنغلاديش، من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ورئيس الدورة التي عُقدت لدراسة "إساءة معاملة النساء والأطفال: العلاج القانوني".

الاجتمع السنوي الحادي والتسعين للجمعية الأمريكية للقانون الدولي الذي عُقد من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧، واشترك في فريق مناقشة حول موضوع "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل".

عضو في لجنة المحكمين للمركز الدولي لتسوية الخلافات الاستثمارية، واشنطن العاصمة.

التعيينات:

محاضر زائر وممتحن في جامعة كولومبو لبعض الوقت، في دورة دراسية للحصول على دبلوم في القانون التجاري الدولي.

ممتحن لبعض الوقت في شهادة الدكتوراه في القانون في جامعة كولومبو.

— — — — —